

الحنيف: «البنك الصناعي» حصد «F1» الأعلى لتصنيف جودة الائتمان والقدرة الفائقة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل

حوار
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أكد في لقائه مع «الأخبار» أن التمويل الصناعي طويل الأجل لم يتأثر بالأزمة

أحمد يوسف
أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي عبد المحسن الحنيف حصول بنك الكويت الصناعي على تصنيف F1. وهو أعلى تصنيف لنوعية جودة الائتمان ما يعكس قدرة فائقة على سداد الالتزامات المالية قصيرة الأجل. وقال في لقائه مع «الأخبار» إن مؤسسة «فيتش» قد تبنت تصنيف البنك عند A+ عام 2008 في الائتمان طويل الأجل أو ما يسمى بنوع مخاطر الائتمان. وعن الخطة الإستراتيجية الثانية للبنك والتي تبدأ من (2009-2011)، قال: البنك يتطلع إلى تعزيز النمو في محفظته الائتمانية لتوفير التمويل الصناعي للقطاعات المتميزة. ودعم عملية التنمية الصناعية في البلاد وتكثيف العمل على تأسيس وترويج المشروعات الصناعية الواعدة، والاهتمام بتطوير خدمات العملاء من خلال إدخال أفضل التقنيات لأنظمة وقواعد المعلومات في البنك، وتطوير قدرات وكفاءة الكوادر البشرية لديه. ولم يغفل اللقاء الحديث عن مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع الصناعة ما دعاه للقول إن الرؤية على صعيد الاقتصاد الوطني سوف تنضح عندما تظهر المؤشرات الاقتصادية لعام 2009 وخاصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يتوقع أن ينكمش إلى حوالي 1.3٪ بنهاية عام 2009. وقال إن الأزمة أثرت كذلك

على أداء والتزامات بعض العملاء الصناعيين. ما انعكس على قدرتهم على السداد وزيادة التعثر لديهم. ومع هذا لا تزال نسبة الفروض المتعثرة وفق المعدلات المقبولة وفي انخفاض مستمر. وهذا دليل على التزام بنك الكويت الصناعي بالمتابعة الحثيثة لعملائه في تنفيذ وتشغيل مشروعاتهم. والحرص على مراجعة المراكز المالية لهم وتقديم المساعدات المناسبة لضمان الوفاء بالتزاماتهم. وبالنسبة لطلبات جدول الفروض، بين الحنيف أن العميل يوفر للبنك بيانات مركزه المالي وأدائه التشغيلي. ومن ثم يتم دراسة الطلب من الناحية المالية والفنية وتحديد حجم المشكلة التي قد تستدعي إعادة الجدولة للفرض. وذلك لمساعدة العميل على الخروج من الضائقة المالية بهدف ضمان الاستمرار مستقبلاً لنشاط المصنع وتمكين العميل من خدمة ديونه وفق جداول سداد مريحة توائم تدفقاته النقدية. ويتم كل ذلك وفقاً للإجراءات واللوائح المنظمة لتلك الحالات في البنك. لكنه عاد ليؤكد أن المؤشرات الأساسية لأنشطة الاقتصادية العالمية وأداء المؤسسات المالية العالمية في الربعين الثاني والثالث من عام 2009 تلحظ أن غياب الأزمة العالمية بدأ فعلاً بالانقشاع في كثير من الاقتصادات، وذلك بالارتداد الإيجابي لمعدلات النمو الاقتصادي وتحرك نمو معدلات قطاعي الصناعة والخدمات في الدول المتقدمة، والتحول في دورة المخزون، وعادت بعض أسعار السلع الأولية إلى الارتفاع. وأكد على أنه لا شك أن الخروج من الأزمة سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الكويتي، وذلك لارتباط سوقها بالأسواق العالمية. وبإتي في مقدمة ذلك ما يحدث من استقرار في أسعار النفط في السوق العالمية. وفيما يلي التفاصيل:



محفظة القروض ازدادت خلال عام من 349,5 مليون دينار إلى 393,9 مليوناً



عبد المحسن الحنيف (فيال صمام)

بالتصنيف العالمي المعتمد بدرجة A+ رغم ظروف الأزمة، فما تقييكم لذلك من منظور الخطة الإستراتيجية للبنك؟

لقد حصل البنك الصناعي من مؤسسة فيتش العالمية المتخصصة في تقدير وترتيب الجدارة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية والشركات بجانب ترتيب الجدارة السبادية، على تصنيف A+ عام 2008 في الائتمان طويل الأجل أو ما يسمى بنوع مخاطر الائتمان، أما فيما يتعلق بالائتمان قصير الأجل فقد حصل البنك على ترتيب F1، وهو أعلى فائقة على سداد الالتزامات المالية قصيرة الأجل.

الإستراتيجية الثلاثية

انتهى البنك من خطته الإستراتيجية الثلاثية، هل لنا أن نتعرف على أبرز إنجازات هذه الخطة؟ والتعرف على الخطوات الجديدة؟ وهل الأزمة أحدثت تغييرات عليها؟
بالنسبة للخطة الإستراتيجية الثلاثية الأولى للبنك للفترة من (2006-2008) فقد كان أداء البنك منسجماً مع الخطة وحقق فيه البنك نتائج ممتازة، ولقد التزم البنك خلالها بدعم عملية التنمية الصناعية بالكويت، حيث استمرت المحفظة الائتمانية في النمو لتبلغ 342,4 مليون دينار في نهاية عام 2008، وذلك بزيادة نسبتها 17,4٪ مقارنة بعام 2007. وبزيادة نسبتها 41,6٪ بالمقارنة مع عام 2006. وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن النمو لم يكن على حساب النوعية والذي ظل مستقراً في صفوف الجدارة الائتمانية الداخلية للبنك. وكان للزامة المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي أثر على أداء بعض الأنشطة بالبنك، مما حدا به إلى تكوين المخصصات اللازمة والتي نتج عنها انخفاض في صافي الأرباح في عام 2008.

أما بالنسبة للخطة الإستراتيجية الثانية (2009-2011)، فإن البنك يتطلع إلى تعزيز النمو في محفظته الائتمانية في توفير التمويل الصناعي للقطاعات المتميزة، ودعم عملية التنمية الصناعية في البلاد وتكثيف العمل على تأسيس وترويج المشروعات الصناعية الواعدة، والاهتمام بتطوير خدمات العملاء من خلال إدخال أفضل التقنيات لأنظمة وقواعد المعلومات في البنك، وتطوير قدرات وكفاءة الكوادر البشرية لديه.

نسبة التعثر

ذكرت سابقاً أن نسبة التعثر ضئيلة نسبياً، هل لنا في التعرف عليها؟ وكيف تتعاملون مع طلبات إعادة جدولة القروض؟
لا شك أن الأزمة المالية أثرت على أداء والتزامات بعض العملاء الصناعيين، مما انعكس على قدرتهم على السداد وزيادة التعثر لديهم. ومع هذا لا تزال نسبة القروض المتعثرة وفق المعدلات المقبولة وفي انخفاض مستمر، وهذا دليل على التزام بنك الكويت الصناعي بالمتابعة الحثيثة لعملائه في تنفيذ وتشغيل مشروعاتهم، والحرص على مراجعة المراكز المالية لهم وتقديم المساعدات المناسبة لضمان الوفاء بالتزاماتهم. وبالنسبة لطلبات جدول الفروض، فإن العميل يوفر للبنك بيانات مركزه المالي وأدائه التشغيلي، ومن ثم يتم دراسة الطلب من الناحية المالية والفنية وتحديد حجم المشكلة التي قد تستدعي إعادة الجدولة للفرض. وذلك لمساعدة العميل على الخروج من الضائقة المالية بهدف ضمان الاستمرار مستقبلاً لنشاط المصنع وتمكين العميل من خدمة ديونه وفق جداول سداد مريحة توائم تدفقاته النقدية، ويتم كل ذلك وفقاً للإجراءات واللوائح المنظمة لتلك الحالات في البنك.

انظمتها، وأن تدار الشركات بطريقة تراعي وتحترم سلوكيات وأخلاقيات المهنة.

مبادئ الحوكمة

هل للشركات التي استخدمت مبادئ الحوكمة علاقة بالحد من خسائرها؟
غياب الحوكمة وانعدام الشفافية وغياب الرقابة ساعد كثيراً على اندلاع الأزمة المالية العالمية، بل ربما يكون من الأسباب المباشرة لها. ولكن لا يمكن أن تربط كل الخسائر والانخفاض في الأرباح إلى غياب الحوكمة، لأن معظم الشركات والمؤسسات سواء كانت ملتزمة أو غير ملتزمة بمبادئ الحوكمة عانت من اتسوتن الأزمة ولكن بدرجات متفاوتة من حيث الخسارة التي ربما يكون لها علاقة بنوعية أنشطة الشركة ومدى قدرتها على المواصلة، ومثانة ملائمتها المالية، ومدى توافر السيولة لديها لتفي بالتزاماتها ومدى قدرتها على مواجهة المخاطر، والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها.

التصنيف العالمي

البنك الصناعي حافظ على جدارته الائتمانية

سوقها بالأسواق العالمية، وبإتي في مقدمة ذلك ما يحدث من استقرار في أسعار النفط في السوق العالمية.

وسيوذي التعافي المستمر إلى توجه الدولة كلية نحو سياساتها المالية والنقدية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية بدلاً من توجيه بعض من الجهود والموارد إلى مواجهة الأزمة، مما يؤدي إلى تحرك الطلب المحلي، المحرك الأساسي للنمو. كما أن بوادر الثقة بدأت تدفع بكثير من البنوك وشركات الاستثمار الكويتية إلى التحرك محلياً وإقليمياً، لمباشرة أعمالها وأنشطتها بعد التحوط والحذر الذي اتخذته خلال فترة الأزمة.

الإدارة الجيدة

الأزمة كشفت عن الإدارة الجيدة من الرديئة في الشركات، فما تفسير ذلك؟
الإدارة الجيدة في الشركات هي الإدارة التي تهنيئ نفسها لجميع الظروف وخاصة السيئة منها. ومن أهم مسؤوليات الإدارة التخطيط ووضع إستراتيجية الأنشطة العمل والنظم الكفيلة بالكشف المبكر عن المخاطر وتعزيز الدور الرقابي والتأكد من كفاءة وسلامة

بعد مرور عام على الأزمة الاقتصادية العالمية، هل لنا في التعرف على مدى التأثير الذي لحق بالاقتصاد الوطني؟ خصوصاً القطاع الصناعي؟

بداية، إن الرؤية عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني سوف تتضح عندما تظهر المؤشرات الاقتصادية لعام 2009 وخاصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يتوقع أن ينكمش إلى حوالي 1,3٪ بنهاية عام 2009، وبالطبع يعود ذلك إلى انخفاض مستويات كل من الاستثمار والإنتاجية والإستهلاك والتوظيف، لأنها تسهم جميعاً في تكبيد الناتج المحلي خسائر مطردة. كذلك من تأثيرات الأزمة المالية الانخفاض الحاد وعدم الاستقرار في الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية، وانخفاض أرباح البنوك المحلية نتيجة التحوط بأخذ المخصصات اللازمة، ولكن بدأ التحسن في مستويات أرباحها يظهر في الربع الثالث من عام 2009.

كذلك بالنسبة للقطاع الصناعي، فلم تتوافق حتى الآن المؤشرات الاقتصادية الرسمية التي يعتمد عليها في هذا الشأن، ولكن بعض البيانات المالية أشارت إلى أن تأثير الأزمة المالية في منح التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الصناعي، حيث انخفض معدل نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الصناعي انخفاضاً حاداً من حوالي 40,8٪ في سبتمبر عام 2008 إلى حوالي 9,6٪ فقط في سبتمبر 2009.

أما بالنسبة للقروض والتسهيلات التي يقدمها بنك الكويت الصناعي، فإن إجمالي رصيد محفظة القروض والسلفيات قد ازداد من 349,5 مليون دينار في سبتمبر عام 2008 إلى حوالي 393,9 مليون دينار في سبتمبر 2009، حيث ازدادت أرصدة القروض الصناعية من 158,7 مليون دينار في سبتمبر 2008 إلى 190,5 مليون دينار في سبتمبر 2009، وذلك بمعدل نمو نسبته 20٪. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن التمويل الصناعي طويل الأجل لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية حتى هذا التاريخ، وكذلك الحال بالنسبة للتمويل التجاري فقد ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة في التمويل التجاري من 190,8 مليون دينار في سبتمبر 2008 إلى نحو 203,4 ملايين دينار في سبتمبر 2009، بمعدل نمو نسبته 6,6٪.

غياب الأزمة

في رأيكم هل بدأ غبار الأزمة في الانقشاع عالمياً؟ وهل لذلك تأثير على الاقتصاد الكويتي خصوصاً وأن الأزمة على الكويت مستوردة؟
حسب المؤشرات الأساسية لأنشطة الاقتصادية العالمية وأداء المؤسسات المالية العالمية في الربعين الثاني والثالث من عام 2009 نلاحظ أن غياب الأزمة العالمية بدأ فعلاً بالانقشاع في كثير من الاقتصادات، وذلك بالارتداد الإيجابي لمعدلات النمو الاقتصادي وتحرك نمو معدلات قطاعي الصناعة والخدمات في الدول المتقدمة، والتحول في دورة المخزون، وعادت أسعار السلع الأولية إلى الارتفاع. وكذلك ارتفعت أسعار المساكن ومؤشرات الأسهم في بعض الأسواق بالإضافة إلى استقرار أسعار الفائدة وعودة الثقة إلى المستهلكين والمنتجين. وقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي في دراسة التراجع عن الخطوات التي اتخذت لإنقاذ الاقتصادات ومباشرة العمل على تقليل عجز موازنتها. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا التعافي أو الانتعاش مازال هشاً، والأنظمة المالية المختلفة في انتظار الإصلاح وتحرك الطلب العالمي على الإستهلاك والاستثمار ضعيفاً ومعدلات البطالة مرتفعة وكذلك بطء نمو التجارة العالمية وبالتالي يجب عدم اعتبار ذلك نهاية للأزمة العالمية.

ولا شك أن الخروج من الأزمة سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الكويتي، وذلك لارتباط



البنك الصناعي يتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,3٪ بنهاية 2009

انخفاض حاد في معدل نمو الائتمان الصناعي من حوالي 40,8٪ في سبتمبر عام 2008 إلى حوالي 9,6٪ في سبتمبر 2009

20٪ نمواً في أرصدة القروض الصناعية من 158,7 مليون دينار إلى 190,5 مليوناً

6,6٪ زيادة حجم التمويل التجاري من 190,8 مليون دينار إلى 203,4 ملايين في عام

الخروج عالمياً من الأزمة سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الكويتي لارتباطه بالأسواق العالمية واستقرار أسعار النفط مؤشراً